ملامحُ الانحرافِ في منهجِ دراسةِ العقيدة

إعـداد

د. سعود بن عبدالعزيز العريفي
الأستاذ المشارك بقسم العقيدة – جامعة أم القرى

ملامحُ الانحرافِ
في منهجِ دراسةِ العقيدة

إعـداد

د/ سعود بن عبدالعزيز العريفي

ملخص:

عنوان هذا البحث "ملامح الانحراف في منهج دراسة العقيدة" للدكتور سعود بن عبدالعزيز العريفي الأستاذ المساعد بقسم العقيدة بجامعة أم القرى، وهو يسلط الضوء بأسلوب ميسر مركز واضح مختصر على الأصول المؤدية إلى الانحرافات العقدية من جهة أخذ العقائد عن مصادر غير صالحة، أو التعامل بطريقة غير سليمة مع المصادر الصحيحة، والبحث يهدف بالدرجة الأولى إلى توضيح هذه القضية وتقريبها للمعتنين بالعلوم الشرعية والثقافة العامة من غير المتخصصين في دراسة العقائد، بغرض إشراكهم في تقويم العقائد المتناقضة والحكم عليها في ضوء القواعد السليمة، والنأي بهم عن سبيل التعصب والتقليد الأعمى.

وقد خلص البحث إلى نتائج أهمها:

أولا: أن المصادر غير الصحيحة للعقائد الغيبية يمكن بالاستقراء حصرها في:

١- العقل المتوهَّم غيرِ الصريح.

٢- النقل غير الصحيح ثبوتا أو فهما.

٣- التقليد المجرد من دليل صحيح.

٤- الكشوف الرُوحانية والإلهامات الإشراقية.

٥- الرؤى والمنامات.

ثانيا: أن المصادر الصحيحة للعقائد الغيبية وقع الانحراف في التعامل معها بأساليب عدةٍ أخطرُها:

١- سلوك منهج التأويل المفضي إلى تحريف معاني نصوص الوحي الإلهي.

٢- ادعاء أن نصوص الوحي يتعذر التيقن بمدلولها.

٣- تقديم العقل على الوحي الإلهي بإطلاق.

٤- حمل نصوص العقائد الواردة في كلام الله ورسوله على المجاز اللغوي المفضي إلى نفي حقائق ما دلت عليه هذه النصوص.

٥- ادعاء أن الأحاديث النبوية الشريفة أخبار آحاد لا تفيد غير الظن، فلا يُعتمد عليها في تقرير العقائد.

ثالثا: أن الخلل الواقع في منهج دراسة العقيدة وتلقيها هو المرجع الأساس للخلاف المذموم بين المسلمين، ومعالجته ومراجعته أولى الأولويات في طريق التصحيح والتجديد وتوحيد صفوف المسلمين.

والحمد لله أولا وآخرا.

Summary:

The issue of the environment status received an important place in Islam. The biography of the Prophet highlighted this concern through the practical behavior coupled with legislation in word and deed and a report.

The natural environment of the Prophet's Era in Madinah was a model for the convergence of building land and the good succession

The environment is in the heart of the legislation and the basis of the foundations of Islamic law, this research has to keep track of the basics of the environment according to the Islamic approach and touch the indicators applied in the campus of the Prophet peace be upon him.

This research has sought to achieve the goal of devoting curriculum Biography of the Prophet in dealing with the environment, and to emphasize the leadership of Islam in the need to preserve the environment and architecture, and to spread environmental awareness among the people, and build a relationship of kindness the destiny of the ecosystem.

المقدمـة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه، وبعد..

فإن الانحراف في عقائد الناس يكون على ضربين: انحراف ناجم عن جهل، وانحراف ناجم عن تحريف وتبديل، والأول أسهل علاجا ما لم يرسّخه التعصّب؛ فإن الجهل مرض، ودواؤه العلم النافع، والعلم النافع في باب العقائد والشرائع هو ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما الانحراف الناجم عن التحريف والتبديل فهو الأخطر؛ فإن صانعيه لا يسمّون صنعتهم تحريفا، ولا يقرّون بأن آراءهم بدائل للعقائد المنزلة على الأنبياء، بل يزعمون أنها عين عقائد الأنبياء، وأن طريقهم في الوصول إليها هو التأويل الذي يختص بعلمه الراسخون في العلم بزعمهم.

وقد ابتليت الأمة الإسلامية بنصيبٍ من هذه الآفة سارت فيه على سنن الأمم قبلها، ونتج عنه المذاهب العقدية المختلفة المعروفة، التي امتلأت بذكر مقالاتها وآرائها كتب الفرق والمذاهب.

ولا شك أن هذا الخلاف العقدي المستطير بين المسلمين هو من اختلاف التضاد والتناقض الذي لا يحتمل أن يكون الحق والصواب إلا في أحد طرفيه، فلا يصح بحالٍ التهوين من خطره، فضلا عن اعتباره علامة صحة وثراء فكري!، كيف وهو يترتب عليه أحكام لا مناص منها بالتكفير والتبديع والتضليل لدى كل طائفة على آراء مخالفيها، كما هو حاصل مثلا بين من يثبت حقائق الصفات الإلهية ومن ينفيها، وبين من يثبت القدر ومن ينفيه، وبين من يثبت حق الإمامة لذرية علي رضي الله عنه ومن ينفيها، وبين من يسوّغ الاستغاثة بالأموات والغائبين ومن ينكره، وهكذا.

ولعل من نافلة القول التنبيهَ إلى أن هذه الأحكام متبادلة بين الطوائف على درجات متفاوتة، ولا تختص بإطلاقها طائفة دون أخرى، كما يدرك ذلك من يطلع على المراجع والفتاوى العقدية المعتمدة لكل طائفة.

أما ما يدعيه بعضهم من ذمٍّ مطلق لهذه الأحكام وتذمر من إطلاقها على المسلمين فلا يُقصد به سوى جذب الأتباع والتنفير من المخالف، فإنه لا يُتصور الصدق في ذلك إلا بترك المذهب، إلا أن يكون مدعي ذلك جاهلا بمذهبه، اللهم إلا غلاة المرجئة الذين يفسرون الإيمان بمطلق المعرفة؛ فإن لازم مذهبهم ألا يكفروا أحدا أبدا.

وغير خافٍ على من لديه أدنى إلمام بعلم العقيدة أن حكم أصحاب هذه المذاهب العقدية على مقالات مخالفيهم بالانحراف راجع في الأصل إلى اختلافهم حول معيار تقويم الاعتقاد، تبعا لاختلافهم حول منهج دراسة العقائد.

ومن هنا جاءت ضرورة تناول الانحراف الطارئ على منهج دراسة الاعتقاد بالبحث والمعالجة، على ضوء الأصول الصحيحة للاستدلال؛ فهو أجدى وأقرب إلى تبصير طالب الحق بمواطن الزلل، ومن خلاله يفهم الباحث سر كثرة الخلافات العقدية ومنشأها، فيسهل عليه بإذن الله تعالى تمييز الحق من الباطل وإيثاره عليه.

وقد ارتأيت أن أسهم في ذلك بكتابة مختصرة أراعي فيها التسهيل والتوضيح والتقريب لغير المتخصص؛ لتكون نصيحة عقدية للمسلمين، وخطوة في سبيل جمع شتاتهم المذهبي، ولـمّ شملهم على ما جاءهم به نبيهم من الهدى والنور.

وقد جعلت ذلك في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وعنونت له بـ: "ملامح الانحراف في منهج دراسة العقيدة".

تمهيد

منهج دراسة العقيدة هو: الطريقة التي يتبعها الناس لمعرفة دينهم وتقريرِ أصوله ومسائله ودلائله[١]، وذلك يشتمل على جانبين: جانب المصادر التي يستقي منها الناس معتقداتهم ومبادئهم وأفكارهم حول الحقائق الغيبية للكون وخالقه، والإنسان والحياة، والجانب الآخر هو أسلوب تعاملهم مع هذه المصادر ليفهموا منها رأيا معينا؛ فإن اتفاقهم على مصدر معين لا يعني ضرورة اتفاقهم على الآراء المستخرجة منه؛ لاختلاف طرائق الفهم عند الناس.

ولما كان تنوع الآراء والمذاهب والمعتقدات الدينية تابعا لاختلاف المناهج المتبعة في معرفة الدين وتنوع مصادرها وطريقة فهمها كان من الضرورة القصوى لمبتغي الإصلاح والتصحيح العقدي البدء بهذه القضية، وإلا سيذهب جهده سدى في التوفيق بين آراء متناقضة ومذاهب متشعبة لم تتفرع عن طريق واحد في الأصل، وهذه هي العلة التي لم يفطن لها المجتهدون في سبيل التقريب بين أصحاب المذاهب والديانات، حتى أدت إلى ضياع جهودهم[٢].

لقد كانت قضية منهج تلقي المعتقدات الدينية والاستدلال عليها واضحة تماما في دعوة الأنبياء والمرسلين، فالدين مبني أساسا على الإيمان بالغيب، وهذه القضية لا مجال فيها لأخذ العلم المفصّل وتلقّيه إلا عن الأنبياء والرسل، واعتماد ما يوحى إليهم من مرسلهم جل وعلا، سواء كان ذلك في معرفة الله تعالى تفصيلا، أو معرفة ما غاب عنا من حقائق الكون وسر وجود الإنسان، وما يتبع ذلك من مصيره بعد انقضاء الحياة الدنيوية، أو ما يجب على الإنسان أداؤه ليحقق حكمة وجوده فينال السعادة والراحة والطمأنينة، أما العقل البشري الذي توهّم الكفار استغناءهم به عن الوحي الإلهي فإنه يقف في مجال معرفة الغيب عند حدود المعرفة المجملة بأن لهذا الكون

خالقا، ولهذا الوجود حكمة، ولا يتجاوز ذلك إلى تفصيل معرفة هذا الخالق ولا إلى تفاصيل حكمة الوجود[٣].

وقد تجلت قضية تحديد منهج تلقي العقائد الغيبية بجانبيه في الرسالة الخاتمة بغاية من الصرامة، كما يظهر في التأكيدات القرآنية المتتابعة على وجوب الإيمان بالله ورسله وما جاء في الوحي الإلهي إليهم، والتحذير من الكذب على الله والافتراء على رسله والزيغ عن آياته، كما في قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٩، وقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧٠﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ ... ﴾ النساء: ١٧٠ - ١٧١، وقوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٤١﴾ ﴾ الزمر: ٤١.

كما جاء الذم لمن تفرقوا واختلفوا حول ما جاءت به الرسل، أو دانوا بغير ما أذن به الله وأوحاه، قال تعالى: ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ ... ﴾ [الشورى١٣-٢١].

وجاءت السنة المشرفة بمثل ما جاء به القرآن من الأمر بأخذ الدين من الوحي المبين، والاكتفاء به عن غيره، والتحذير من الزيادة فيه والنقصان، أو التبديل والابتداع، فعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب يقول: (أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة).[٤]

وعن العرباض بن سارية قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال رجل: إن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا يا رسول الله قال: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدٌ حبشي؛ فإنه من يعش منكم يرى اختلافا كثيرا، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضّوا عليها بالنواجذ).[٥]

ومنع النبي صلى الله عليه وسلم أتباعه عن سؤال أهل الكتاب عن شيء من أمور الدين لتفريطهم في حفظ كتابهم من التحريف وصيانة دينهم من الابتداع فقال: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء؛ فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا؛ فإنكم إما أن تصدقوا بباطل أو تكذبوا بحق؛ فإنه لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني).[٦]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يُشَب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله، وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟! ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم".[٧]

ورُوي عن عبد الله بن ثابت قال: "جاء عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إني أمرت بأخ لي يهودي من قريظة، فكتب لي جوامع من التوراة، ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عبد الله بن ثابت: قلت له: ألا ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال عمر: رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد رسولا. قال: فسُرِّي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال: (والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى عليه السلام ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين)".[٨]

وهكذا فإن السلف رحمهم الله تعالى من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أئمة الفقه والدين مجمعون على وجوب اتباع الكتاب والسنة، والاستغناءِ بهما في فهم أصول الدين وفروعه عما سواهما من المصادر، وكانت سيرتهم العملية شاهدة على حزمهم البالغ في التصدي بالرد والإنكار لكل بدعة تنشأ، وكلِّ بادرة انحراف في تلقي الدين وفهمِه، عمّا كان عليه الحال في العهد النبوي[٩].

إذا تقرر هذا فإن الانحراف قد دخل على منهج تلقي العقائد لدى بعض المسلمين من جانبين: الأول: الأخذ من المصادر غير المعتمدة، الثاني: الانحراف بالمصادر المعتمدة. ولنسلط الضوء فيما يلي على كل من هذين الجانبين في مبحث مستقل.

المبحث الأول: أخذ العقائد من المصادر غير المعتمدة

المصادر المعتمدة من رب العالمين للعقائد هي الكتاب والسنة والإجماع والعقل الصريح، وقد تواترت الدلائل على ذلك وتتابعت بحيث صار الرجوع إلى هذه المصادر والاعتماد عليها في تلقي العقائد معلوما من الدين بالضرورة، وهي محل اتفاق بين المسلمين[١٠]، على اختلاف واسع بينهم في تقدير مدى الاعتماد على هذه المصادر وطريقة فهم العقائد منها، على نحو ما يأتي الحديث عنه في المبحث الثاني.

وعلى هذا فكل مصدر ترتب عليه مناقضة تلك المصادر أو مزاحمتها فهو مصدر غير صالح لأخذ العقائد منه؛ إذ العقائد دين، بل فيها أكثر الأصول الدينية، ولا يجوز أخذ الدين من مصدر غير معتمد.

وإذا كانت مناقضة المصادر المعتمدة حجة ظاهرة على بطلان الأخذ من المصادر المناقضة؛ لاستحالة الصحة في النقيضين، فإن هذا الحكم بالبطلان متحقق أيضا عند مزاحمة المصادر المعتمدة بالزيادة عليها؛ باعتبار ما هو معلوم من الدين بالضرورة من حرمة الابتداع، خصوصا في مجال العقائد؛ فكل مصدر ترتب على الأخذ منه إحداث وإلحاقات في الدين فهو غير صالح، كما أن كل مصدر ترتب عليه إبطال ما هو معلوم من الدين بالضرورة من العقائد والشرائع القطعية فهو غير صالح.

وفيما يلي إشارة إلى المصادر غير المعتمدة التي كثر دخول الانحراف على عقائد المسلمين من خلالها:

أولا- العقل غير الصريح:

للعقل عدة إطلاقات لا بد من ملاحظة الفرق بينها؛ حتى لا يقع الباحث عن الحق في الخلط بين العقل الصريح الذي لا يحتمل المناقضة والاختلاف، وبين العقل

الاجتهادي الذي يحتمل الخطأ والصواب في أحكامه، فيظن أن ما عنده هو من العقل الصريح الذي لا تصح مخالفته، ويتهم من يخالفه بأنه مخالف للعقل، والواقع على خلاف ذلك؛ فما كل ما سمّاه الناس عقلا يكون صريحا معصوما من الخطأ؛ فإن العقل يطلق تارة على[١١]:

١- الغريزة الفطرية التي ميّز الله بها العقلاء عن البهائم، ولاشك أن العقل بهذا المعنى وصف كريم ثمين، لا يرضى أي عاقل أن يتخلى عنه أو أن يُؤمر بمخالفته، وقد أكد الإسلام هذه الحقيقة عندما جعل العقل مناط التكليف، وعندما أثنى القرآن على من يستعملون عقولهم في الوصول إلى الحق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ النحل: ١٢، وقوله:﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ الزمر: ٩، وقوله:﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ﴾ طه: ١٢٨،﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ الفجر: ٥.

٢- كما يُطلق العقل على الحقائق الفطرية والمعارف الأولية التي يدركها الإنسان بدون تعليم، ولا يمكن أن يشك فيها ما دام يملك غريزة العقل، مثل التصديق بوجود المحسوسات وبالأمور المتواترة التي ينقلها إلينا جمع كثير يمتنع اتفاقهم على الكذب، ومثل الحكم باستحالة اجتماع النقيضين كأن يكون الشيء موجودا معدوما في الوقت نفسه، ومثل اجتماع الضدين كأن يكون الشيء الواحد متحركا ساكنا في الوقت نفسه، ومثل معرفة الإنسان بأنه يستحيل وجود أثر بدون مؤثر، أو مصنوع بدون صانع، أو حركة بدون محرك[١٢].

٣- كما يطلق العقل على الالتزام العملي بمقتضى العلم الصحيح، وبهذا المعنى جاء قوله تعالى عن أهل النار:﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ الملك: ١٠، فهم يسمعون الحق لكن لا يقبلونه، فكأنهم لا يسمعون، وهم يفهمون الحق

ويعقلونه لكنهم لا يقبلونه ولا يعملون به فكأنهم لا عقول لهم، وكذا قوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ الفرقان: ٤٤، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ الأعراف: ١٧٩.

٤- ويطلق العقل أيضا لدى كثير من المؤلفين في العقائد على نتائج بحوثهم ودراساتهم وتأملاتهم العقلية، فيقولون مثلا: العقل يحكم بتماثل الأجسام[١٣]، وبأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث[١٤]، ويبنون على ذلك نفي حقائق الصفات الإلهية الثابتة في الوحي، ومن أمثلة ذلك توهم الفلاسفة[١٥] والمشركين استحالة بعث الأجساد بعد موتها وتحللها[١٦]، وتوهم الملحدين استحالة خوارق العادات التي يؤيد الله بها أنبياءه وأتباعهم[١٧].

ومما تقدم يتبين أنه لا يمكن استبعاد دور العقل مطلقا في الوصول إلى العقائد الصحيحة، كما لا تجوز الثقة المطلقة بالعقل دون التمييز بين العقل الصريح، المتمثل في الإطلاقين الأولين، وبين العقل المتوهَّم الذي يدخل في الإطلاق الرابع، فإن الخلل ينشأ عندما يتوهم بعض الناس أن ما عنده من الأفكار والمعتقدات التي توصل إليها بعقله لا يمكن أن تكون خاطئة وإلا لزم القدح في عقله، مع أن عقله في واقع الأمر غير صريح في تصويب تلك المعتقدات، بدليل أن أذكى أذكياء العالم لم تتفق عقولهم على عقيدة واحدة، بل إن كلا منهم يرد كثيرا مما عند الآخر ويحكم عليه بالبطلان ومناقضة العقل[١٨].

وبنظرة سريعة في الكتب العقدية للمذاهب التي تقدم العقل على النقل يدرك الباحث هذه الحقيقة[١٩]، فالمتفلسفة[٢٠] يناقض بعضهم بعضا، والمتكلمون[٢١] يناقضون

المتفلسفة[٢٢]، ثم يناقض بعضهم بعضا، فالمعتزلة[٢٣] منهم بين أئمتهم من المناقضات ما سطروا به المجلدات[٢٤]، والأشعرية[٢٥] يناقضون المعتزلة في كثير من عقلياتهم، مع اشتراكهم معهم في الثقة البالغة في العقل وتقديمه على النقل وسلوك طريق التأويل، ثم الأشعرية لهم أطوار يختلف فيها الكثير من آراؤهم العقدية[٢٦]، ومن هنا كان من الضروري استبعاد العقل من منصب القيادة المطلقة في معرفة أمور الغيب، وتسليمها للوحي المعصوم الذي حكم العقل الصريح بصحته وعصمته، كما أنه من الضروري التمسك بالعقل الصريح خادما للوحي المبين، وشاهدا على صحته، ومكذبا ما يناقضه من الأوهام والخرافات[٢٧].

ثانيا- النقل غير الصحيح:

نقصد بالنقل ما نُقل إلينا من نصوص الوحي المعصوم، ونقصد بغير الصحيح منه ما لم تثبت صحة نقله عن مصدره حسب القواعد المقررة في علم مصطلح الحديث وفي علم التاريخ، وهي قواعد مستندة في الأصل إلى بدهيات فطرية وعقلية وحسية يُعرف بها صدق الأخبار من كذبها[٢٨].

وسواء جزمنا بكذب المنقول أو توقفنا في صحته فإنه لا يصح الاعتماد عليه في معرفة الاعتقاد الصحيح، أما ما دون الاعتماد كالاعتبار والاعتضاد فالخطب فيه أيسر، فيجوز فيه استعمال ما لم يحتمل الكذب من الأخبار، مع التزام الإشارة إلى عدم صلاحيته للاعتماد، وعلى هذا جرى عمل السلف كما هو معلوم من التفاسير المأثورة، وكتب العقائد المسندة[٢٩]، فهم قد يروون من ما لم يبلغ درجة الاحتجاج، ويلتزمون بذكر أسانيدها ليتبين حالها من رواتها.

وعلى هذا فكل ما يتداوله أصحاب المذاهب التي تعتمد في عقائدها على المرويات دون أن يثبتوا صحة نقله عن النبي المعصوم فإنه يعد مصدرا من مصادر الانحراف العقدي.

ومن أوضح الأمثلة على هذا النوع من الانحراف الأحاديث والآثار التي شُحنت بها كتب التراث لدى بعض الطوائف، كالصوفية[٣٠] والشيعة[٣١] وبعض المتسبين إلى السنة[٣٢] وغيرهم دون أن تتوفر فيها أدنى الشروط المعتبرة لتوثيق المرويات، مع ما فيها من مناقضة لصريح القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة الثابتة والعقل الصريح، مثل ما لدى الإمامية[٣٣] من أكاذيب وافتراءات على النبي الكريم وآل بيته الطاهرين حول الإمامة والموقف من الصحابة[٣٤]، ومثل ما لدى المتصوفة من مرويات مفتراة حول حقائق التوحيد والولاية والكرامات[٣٥]، ومثل بعض المرويات الإسرائيلية الواردة في بعض كتب التفسير[٣٦].

ثالثا- التقليد المجرد من الدليل:

أكثر بني آدم يقلدون في عقائدهم المختلفة من يتوهمون فيه العصمة من الخطأ، أو من يغلب على ظنهم أنه أقرب إلى الصواب، دون أن يكون لهم جهد عقلي في التأكد من صحة ما عليه إمامهم الذي يقلدونه، وإنما يسلمون بالأمر الواقع، وهو أنهم ولدوا في أحضان هذه الطائفة أو تلك، فيتمسكون بما يغذّيهم عليه أهلوهم ومربوهم سواء كان حقا موافقا للفطرة الأولى التي فطر الله الناس عليها، أو كان باطلا مخالفا للفطرة والوحي والعقل الصريح، كما أشار إلى ذلك الحديث الشريف: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه)[٣٧]، يعني يفسدان فطرته بتلقينه عقيدة فاسدة أو محرفة كاليهودية والنصرانية والمجوسية، ولم يقل: يؤسلمانه؛ لأن الإسلام هو الفطرة[٣٨].

ومما يدلك على أن هذا حال أكثر بني آدم أنك تجد أتباع المذاهب والديانات والثقافات المختلفة يولدون وينشأون ويعيشون ويموتون على حال أسلافهم، سواء في ذلك علماؤهم وعامتهم، ويندر أن تجدهم يتحولون عن دينهم أو مذهبهم من تلقاء

أنفسهم، حتى يأتي من يحولهم إما بالدعوة والإقناع، وإما بالقهر والإرغام، بأن يفرض عليهم المؤثرات الثقافية والفكرية فرضا، فتتغير معتقداتهم وثقافتهم في أول الأمر ظاهرا جراء الخوف، ثم لا تلبث أن تتغير باطنا في أجيالهم الناشئة في ظل الثقافة الجديدة.

والنخبة من بني آدم ممن أُعطوا مزيدا من الذكاء والفطنة يلحظون أن مجرد انتمائهم إلى طائفة معينة لا يستوجب كونها على الحق الذي لا يجوز خلافه، وإلا تعدد الحق وتناقض بعدد الطوائف ومذاهبها، وذلك ما تأباه الفطرة ويرفضه العقل السليم.

فقِسم من هذه النخبة يعزّ عليه الاعتراف بضلال طائفته، وتسفيه ما كان عليه الآباء والأجداد، فيستنجد بالتأويلات المتكلَّفة لتسويغ عقائده الباطلة، ومحاولةِ التوفيق بينها وبين الوحي والعقل، ويستخدم المهارة الجدلية في إقناع بني طائفته بأنهم على شيء، وهذا حال المتعصبين من علماء الديانات المحرفة والمذاهب الفاسدة، وحال هؤلاء كحال من قال الله تعالى عنهم: ﴿ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴿٢١﴾ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ الزخرف: ٢١ - ٢٤.

وقسم آخر من هذه النخبة يستهجن غش الناس في عقائدهم بمثل هذه التلفيقات، لكنه يجعل قضية الاعتقاد برمتها من باب الموروث الثقافي الذي يتنوع بتعدد الأمم والشعوب، ويجب احترامه لمجرد كونه موروثا، تبعا لاحترام الأمة التي تدين به، بغض النظر عن كونه حقا أو باطلا، موافقا للأدلة الصحيحة أو مناقضا لها، وهذه نظرة الليبراليين[٣٩] والعلمانيين[٤٠] الذين يجعلون الدين من أساسه أمرا هامشيا في الحياة، لا يتجاوز التفاعل الشخصي بين الإنسان ومعتقده.

وقسم ثالث ألهمه الله تعالى الصواب، فراح ينشد الحق مهتديا بنور الفطرة والوحي والعقل، مؤثرا الهدى على الهوى، والصواب على الأحباب، فهؤلاء الذين تكفل الله بهدايتهم وتوفيقهم، كما قال سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴾ محمد: ١٧، ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ﴾ مريم: ٧٦.

إذا تقرر هذا فإن من أعظم أنواع التقليد المجرد من الدليل التي ترتب عليها انحرافات عقدية خطيرة ادعاء بعض الطوائف العصمة لمتبوعيهم سوى النبي صلى الله عليه وسلم، وبنوا على ذلك حجية أقوالهم ولزوم الأخذ بها، وعلى هذا عامة الشيعة الإمامية على اختلاف مذاهبهم[٤١]، وهذا في حقيقته يؤول إلى إعطاء الأئمة منصب النبوة؛ لأن العصمة وما يترتب عليها من حجية أقوال المعصوم ولزوم الأخذ بها هي أخص خصائص النبوة والوحي، وبها يحصل مقصود النبوة[٤٢]، فمن ادعى العصمة بعد محمد صلى الله عليه وسلم لغيره فهو في حكم من أنكر ختم النبوة به، وإن ادعى تسليمه بذلك.

ومما يدل على بطلان نسبة العصمة إلى أحد بعد الرسول صلى الله عليه وسلم قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ النساء: ٥٩، (فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول صلى الله عليه وسلم لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن على أنه لا معصوم إلا الرسول صلى الله عليه وسلم)[٤٣].

ومن أسوأ الآثار المترتبة على هذا الانحراف اعتبار مخالفة الأئمة المدّعاةِ لهم العصمةَ كمخالفة النبي صلى الله عليه وسلم، فيكون من خالفهم من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين وولاتهم ضُلّالا بهذا الاعتبار، وربما بلغ الأمر حد

تكفيرهم[٤٤]، ولا يخفى ما أدى إليه هذا الانحراف من شق عصا المسلمين وتفتيت وحدتهم وإشاعة الكراهية والبغضاء بينهم.

وكما وقع هذا الغلو في المتبوعين لدى من يّدعون العصمة في أئمتهم وقع كذلك بدرجة أخف لدى بعض المتصوفة، ممن يعتقدون الحفظ الإلهي لشيوخهم، كما وقع لدى من يغلون في طاعة الولاة.[٤٥]

رابعا- الكشف والإلهام:

يعتقد بعض أصحاب الديانات الوضعية والفلسفات الروحانية ومن تأثر بهم من المتصوفة أن الطريق الأمثل لتلقي العلم الإلهي هو ممارسة الرياضات الروحانية؛ حتى تزكو النفس وتصفو فتنكشف لها المعارف الإلهية انكشافا تلقائيا، بقدر زكائها وصفائها، وتنطبعَ الحقائق بعد ذلك في قلب العارف دون التسبب بشيء من وسائل التعلم والفهم المعروفة، ولسان حال هؤلاء يقول: "حدثني قلبي عن ربي"[٤٦].

وقد تأول من ينتسب إلى الإسلام من أصحاب هذا المنهج قصة موسى مع الخضر المذكورة في سورة الكهف[٤٧]، وقالوا: إن الخضر لم يكن نبيا بل كان وليا، وعلمه علم مكاشفة لا علم وحي، وسموه العلم اللدني، أخذا من قوله تعالى عن الخضر: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ الكهف: ٦٥، وجعلوه مقدما على علم الوحي وحاكما عليه، وسموه علم الحقيقة، وسموا علم الوحي علم الشريعة، وزعموا أن مرتبة الولاية فوق مرتبتي النبوة والرسالة[٤٨]، مستدلين على ذلك بأن موسى تعلم من الخضر، وأن الخضر كان يخالف الشريعة ويوافق الحقيقة، وبنوا على ذلك تسويغ مخالفة الشرع لمن يزعمون له الولاية، بل جعلوا ذلك شاهدا على كرامته.

والحق أن أعظم الكرامة لزوم الاستقامة على طريقة الأنبياء، وأعظم الولاية في الإيمان والتقوى كما قال سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ

﴿٦٢﴾ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ يونس: ٦٢ - ٦٣، وأما الخضر فالحق أنه كان نبيا كموسى، وما كان يفعل شيئا مما ذكر في القصة إلا بوحي من الله، كما دل عليه قوله تعالى في آخر القصة: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ الكهف: ٨٢، وكما جاء في خبر الخضر مع موسى في صحيح البخاري[٤٩] أنه قال له: "يا موسى إنك على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه، وأنا على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه".

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (كان بعض أكابر العلماء يقول: أول عقدة تُحل من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبيا؛ لأن الزنادقة[٥٠] يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الولي أفضل من النبي، كما قال قائلهم:

مقامُ النبوة في برزخٍ فُويقَ الرسول ودون الولي)[٥١]

وأما ما ذكروه من العلم اللدني فقد نص القرآن على أنه ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم، وأنه هو العلم الموحى للأنبياء والرسل، قال سبحانه: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾ طه: ٩٩، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ هود: ١، وبذلك تندحض حجتهم التي أسسوا عليها منهجهم في تلقي العقيدة، وهوّلوا بها على البسطاء والسذّج حتى هابوا الإنكار عليهم بمقتضى الشرع.

خامسا- الرؤى والمنامات:

روى أبوهُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا الْمُسْلِمِ تَكْذِبُ، وَأَصْدَقُكُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُكُمْ حَدِيثًا، وَرُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ النُّبُوَّةِ، وَالرُّؤْيَا ثَلَاثَةٌ: فَرُؤْيَا الصَّالِحَةِ بُشْرَى مِنْ اللَّهِ، وَرُؤْيَا تَحْزِينٌ مِنْ الشَّيْطَانِ، وَرُؤْيَا مِمَّا يُحَدِّثُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ، فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا النَّاسَ)[٥٢].

في الحديث أن ما يراه النائم لا يعدوا غالبا ثلاث حالات: إما أن يكون من الله، أو حديث نفس، أو من الشيطان، والفرق بين هذه الثلاث يظهر بقرائن تحتف بالرؤيا، فما يراه النائم من الأمور المختلِطة المتصلة بتفكيره قبل نومه تُسمّى حديثَ نفس، وهي أضغاث أحلام لا عبرة بها، أما ما يراه النائم من الأمور المحزنة والفاجعة فهي من الشيطان يؤذي بها بني آدم، وأما ما يراه من الأمور المنتظمة المشتملة على الخير فهي الرؤيا الصالحة[٥٣]، ولا تكون مصدرا للعلم الإلهي إلا من الأنبياء؛ فإن رؤاهم معصومة، ومن سواهم لا تتجاوز رؤاهم مهما كانت صالحة أن تكون مبشرات ومنذرات، لا ينبني عليها عقائد ولا أحكام شرعية، وإنما يعتبر بها الرائي في خاصة نفسه بما لا يخالف الشرع[٥٤].

فإذا زعم زاعم مثلا أن النبي – صلى الله عليه وسلم – جاءه في المنام وأرشده إلى أمر ما، فعليه أن يعرض ذلك على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه بالنقل الصحيح، فإن لم يكن في رؤياه ما يعارضهما كأن يأمره بالصدقة مثلا، أو بزيارة مريض ونحو ذلك من وجوه البر والإحسان جاز له أن يعمل بمقتضى رؤياه ولم يجب عليه ذلك، أما إن زعم أنه أمره بما يعارض الشرع كبدعة اعتقادية أو عملية، فإنه يحرم عليه العمل بهذه الرؤيا، ويجزم أن الذي رآه ليس رسول الله – صلى الله عليه وسلم–؛ فإنه لا يأمر إلا بخير[٥٥]، وقد أكمل الله تعالى له الدين قبل موته، فلا يحتمل إضافة بعد موته، لا خاصة ولا عامة، فالكل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم: (كل بدعة ضلالة)[٥٦]، ولم يستثن عليه الصلاة والسلام من ذلك رؤيته في المنام.

ومن أمثلة الرؤى المخالفة للشرع قول محي الدين ابن عربي الصوفي في أول كتابه "فصوص الحكم": (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مبشرة أديتها في العشر الأخر من المحرم سنة ٦٢٧ بمحروسة دمشق وبيده صلى الله عليه وسلم كتاب،

فقال لي: هذا كتاب فصوص الحكم خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به، فقلت: السمع والطاعة لله ولرسوله..)[٥٧]!، ومعلوم أن هذا الكتاب طافح بمعتقد وحدة الوجود الذي هو غاية في الكفر الصريح.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: (من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثل الشيطان بي)[٥٨]، فهو خاص بمن قابله في حياته ورآه وعرف صورته، فهذا هو الذي يستطيع أن يجزم أن صورة من رآه مطابقة لصورة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما من لم يره ممن جاء بعده فلا يملك إلا الظن بمقاربة صورة من رآه لما عرفه بالتعلم من صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يكفي الاعتماد على مجرد قول المرئي في المنام: إني رسول الله، أو أن يقع في نفس الرائي أن المرئي هو رسول الله، أو نحو ذلك، وعلى تقدير أن الحديث يشمل الذين لم يروه في حياته، فإن اشتمال الرؤيا على ما يخالف الكتاب والسنة قرينة قاطعة على أن المرئي ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم[٥٩].

المبحث الثاني: الانحراف بالمصادر المعتمدة

إذا كانت المصادر غير المعتمدة في استقاء العقائد قد أدت إلى انحرافات عقدية كثيرة، فإنها لم تكن المنتج الأكبر لهذه الانحرافات، بل غالب الانحرافات ترتب على الرجوع إلى المصادر الصحيحة المعتمدة، لكن بمنهج منحرف في الفهم والاستدلال، وذلك ما يجعل هذا النوع أشدَّ خطرا؛ فطالب الحق غالبا ما ينفر من أخذ معتقده من مصدر مخالف أو مزاحم للوحي المبين، لكنه قد ينخدع بمنهجٍ يوهم صاحبه أنه ملتزم بالمصادر الصحيحة، بل على فهم السلف ومنهجهم، وأن مخالفه هو الزائغ عن طريقتهم، المشاق لسبيلهم!.

وفيما يلي عرض لملامح هذا المنهج الخادع وأخطر لوازمه وآثاره.

أولا- اتباع منهج التأويل لنصوص الكتاب والسنة:

وردت كلمة "التأويل" في الكتاب والسنة وكلام السلف بمعنيين اثنين لا ثالث لهما[٦٠]، أولهما التفسير، كما في قوله تعالى:﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ﴾ يوسف: ٣٦، وقوله: ﴿ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ يوسف: ١٠٠، وثانيهما وقوع المخبَر به وتحققُه، كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ الأعراف: ٥٣.

ثم حدث بعد عهد السلف الاصطلاح على معنى ثالث للتأويل هو "صرف اللفظ عن ظاهره الحقيقي إلى معنى آخر مَجازي"[٦١]، واشترط أصحاب هذا الاصطلاح لصحة التأويل بهذا المعنى وجود دليل صارف للفظ عن المعنى المعهود المتبادر للذهن إلى معنى آخر محتمَل، وجعلوا وجود هذا الدليل من عدمه فارقا بين التأويل المحمود والتأويل المذموم، الذي حقيقته تحريف الكلم عن مواضعه.

وكان الحاملَ على ابتداع هذا المفهوم الجديد للتأويل محاولةُ مبتدعيه التوفيقَ بين ما اعتبروه مقرراتٍ عقليةً قطعية في معرفة الله وصفاته وأفعاله وبين ما يخالفها من ظواهر نصوص الكتاب والسنة.

وقد تمثل ذلك أكثر شيء في الصفات الإلهية التي تواترت النصوص على إثباتها لله تعالى، واعتبرها أهل التأويل مصادِمة لما توهموه قواطعَ عقلية، تقتضي ألا يتصف الله تعالى بصفة وجودية على الحقيقة، أو أن يتصف ببعض الصفات دون بعض، بحسب درجاتهم في تقدير الكمال الواجب لله تعالى وتفسيره، ولا يسعهم أن يخطّئوا النصوص، ففزعوا إلى صرف النصوص عن ظواهرها الدالة عليها بمقتضى الخطاب العربي المبين، وسموا ذلك تأويلا، واعتبروه طريقا شرعيا.

وتذرع أصحاب هذا المسلك إلى تقريره ببعض النصوص التي زعموا ضرورة صرفها عن ظاهرها وإلا لزم اعتقاد الكفر، نحو قوله تعالى عن سفينة نوح:﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ القمر: ١٤، وقوله عن موسى:﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ طه: ٣٩، ونحوها من الآيات التي زعموا أن ظاهرها يدل على الكفر![٦٢].

والحق أن الألفاظ الواردة في أمثال هذه النصوص لا يتبادر منها إطلاقا المعنى المحذور؛ وذلك أنها تدل على المعنى المراد من خلال السياق الذي جاءت فيه، ولا تحتمل أثناءه ما تحتمله إذا جاءت منفردة أو في سياق آخر[٦٣].

فالزعم مثلا أن قوله تعالى﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ يدل ظاهره على أن السفينة تجري في داخل عين الله التي هي صفة ذاتية له، وبها تتعلق صفة البصر، زعم باطل؛ وذلك أن كل عربي فصيح يسمع هذه الآية يدرك أن المراد حفظ الله لأصحاب السفينة، ولا يخطر بباله أصلا المعنى الذي زعموا أنه مدلول ظاهر الآية، وكفّر بعضهم بمقتضاه من يأخذ بظواهر آيات الصفات[٦٤].

كما أن ادعاء معنىً للّفظ مغايرٍ لما يُحتّمه السياق داخلٌ في تحريف الكلم عن مواضعه، فدلالة لفظة "يد" مثلا في قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ص: ٧٥ لا تحتمل بمقتضى السياق والتركيب اللغوي غير اليد الحقيقية التي يكون بها القبض والبسط، بخلاف ورودها في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ يس: ٧١، فهي بمقتضى السياق والتركيب اللغوي تحتمل الدلالة على القدرة والنعمة[٦٥].

ولو أن الذين يسلكون مسلك التأويل اقتصروا على قرينة السياق في الصارف عن الظاهر الذي زعموا أنه محذور لهان الأمر، وصار الخلاف لفظيا أو قريبا من اللفظي، وانحسر في تحديد مفهوم الظهور في الألفاظ، وهل يؤخذ باعتبار ورودها في السياق أم باعتبار انفرادها.

لكن الخطير أنهم غالبا ما يعوّلون على القرينة العقلية وحدها، كما زعموه في المثال المشهور لتأويلاتهم: وهو تأويل الاستواء بالاستيلاء في قوله تعالى في ست آيات من كتابه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف ٥٤، يونس٣، الرعد٢، الفرقان٥٩، السجدة٤، الحديد٤]، مع أن تأويل الاستواء بالاستيلاء من الكذب الصريح على اللغة[٦٦]، كما أن ادعاء استحالة الاستواء على الله تعالى من الكذب الصريح على العقل[٦٧].

وعلى هذا فإن أهل التأويل يفتحون على الإسلام باب شر عظيم، يلزم منه لوازم غاية في الشناعة تدل على بطلان مسلكهم، منها:

١- أنهم يفتحون باب التأويل الباطني لجميع عقائد الإسلام وشرائعه، فلا يستطيعون الرد على من يؤول نصوص المعاد والجنة والنار، بل ونصوص الصلاة والزكاة

والصيام والحج؛ فإن الباطنيين لـن يعـدموا قرينـة عقليـة يـدّعونها يـسوّغون بهـا تحريفاتهم[٦٨].

٢- اتهام نصوص الكتاب والسنة بأن ظواهرها تدل على الكفر، بل تبالغ في تقريره.

٣- أن القرآن والرسول لو لم يوجدا لكان أسلم لعقائد النـاس؛ فـإن أكثـرهم أخـذوا بالظواهر.

٤- ألا يكون القرآن ميسَّرا للذكر، بل مُعسّرا مُلغَزا يلتبس الحق فيه بالباطل.

٥- أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد جهل الحق، أو علمه وكتمه، أو أنـه بلّغـه لكن السلف تواطأوا على كتمانه أو تضييعه وإهماله.[٦٩]

وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم[٧٠].

فهذا هو الانحراف الأعظم بالمصادر الصحيحة للعقائد عن جادّتها، وما أذكـره بعد إنما هو دِعامات رسّخ بها أصحاب التأويل منهجهم، ووظّفوها لتفويـت دلالات نصوص الكتاب والسنة على كثير من الأصول والمسائل العقدية كما فهمها السلف الصالح.

ثانيا- دعوى أن الدلالات اللفظية لا تفيد اليقين:

يزعم أصحاب منهج التأويل أن الدلائل اللفظيـة لا تفيـد الـيقين، وإنمـا تفيـد الظن، فلا يُعتمد عليها في تقرير العقائد، وقد عبّر عـن هـذا وبـرّره الفخـر الـرازي[٧١] بقوله: (الدلائل اللفظية لا تكون قاطعة ألبتة؛ لأن كل دليل لفظي فإنه موقـوف علـى نقل اللغات، ونقل وجوه النحو، والتصريف، وموقوف على عـدم الاشـتراك، وعـدم المجاز، وعدم التخصيص، وعدم الإضمار، وعدم المعارض النقلي والعقلي، وكل ذلك مظنون، والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنونـاً، فثبـت أن شـيئاً مـن الـدلائل اللفظية لا يكون قاطعاً)[٧٢].

ولا ينقضي العجب من مسلم يقرأ قوله تعالى عن القرآن: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ الجاثية: ٦، وقوله: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ المرسلات: ٥٠، وقوله: ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ۚ هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ الأعراف: ٢٠٣، وقوله: ﴿ هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ الجاثية: ٢٠، مع قوله تعالى عن الكفار: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ يونس: ٣٦ – ٣٧، وقوله عنهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ النجم: ٢٣، وقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ النجم: ٢٨ ، ثم يبتدع هذا القانون الذي يقضي على جميع دلائل الكتاب والسنة بالظنية، ويسلبها وصف اليقينية، فينبني على ذلك عنده عدم أهليتها لإثبات العقائد اليقينية!.

ومراد أصحاب هذا القانون – في أخف الاحتمالات – أن دلائل الكتاب والسنة يتعذّر على الناظر والمستدل بمجرد الوقوف عليها وفهم معانيها الاستيقان بأن ما دلت عليه هو مراد الله ورسوله؛ للأمور التي أشار إليها الرازي آنفا، لكن لو قُدر حصول اليقين للناظر بأن ما فهم منها هو مراد الله ورسوله لاستيقن الناظر دون شك بأنه الحق؛ لعصمة الوحي.

فهذا المراد وإن لم يقدح في تصديق الوحي فهو مفضٍ إلى الإعراض عنه، وعدمِ التحاكم إليه، وعزلِه التامِّ عن وظيفة الهداية، خصوصا إذا انضم إلى ذلك تقديم العقل عليه[٧٣]، وكفى بهذا زاجرا للمسلمين عن الرجوع في عقائدهم إلى أصحاب هذا المنهج، وحاملا إياهم على نبذ أمثال هذه المقولات.

ثالثا- تقديم العقل على النقل عند التعارض:

المسلم الموقن يجعل معتقده المبني على الآيات البينات عمدة وأصلا يزن به الأفكار، ويستشكل لأجله النظريات والأفهام حال معارضتها له، ويجزم أن العقل الصريح لا يمكن أبدا أن يناقض الوحي المبين، كيف وقد حكم العقل حكما يقينيا قاطعا بصحة الوحي وعصمته، وأنه صادر من خالق العقل، ومعلمِه أحكامَه الأوليةَ ومبادئه الفطرية؟!.

ولكن من لا يقدُرون الوحي حق قدره يقلبون القضية، فيجعلون العقل عمدة، والوحي تابعا لا متبوعا، فلا تُقبل أحكامه العقدية إلا بعد تزكية العقل لها، وإذنه بها، فيصير الوحي على ذلك فضلة لا حاجة للناس به في معرفة عقائدهم، فحال هؤلاء – كما يقول أبو المظفر السمعاني[٧٤] – كمن يقول: أشهد أن عقلي رسول الله!.

ولهؤلاء حجة مشهورة في مسلكهم هذا، وهي أنهم يقولون: إن العقل هو أصل معرفتنا بالوحي، ولا يجوز تقديم الفرع على الأصل؛ وإلا لزم القدح في الأصل، فينهدم الأصل والفرع جميعا[٧٥].

والحق أن هذا الكلام فيه مغالطة بينة؛ وذلك أن العقل عندما شهد بصحة الوحي شهد مع ذلك بعصمته، وأنه يمتنع عليه الخطأ، في حين أن العقل لم يشهد بعصمة نفسه مطلقا في جميع أحكامه، ولا الوحي أعطى العقل هذه التزكية المطلقة، فلو قبلنا بتقديم العقل على الوحي لكان ذلك في حقيقته حكما بتخطئة الوحي، فيعود هذا بالنقض على حكم العقل السابق بعصمة الوحي[٧٦].

كما أن الأحكام التي تتوهم بعض العقول قطعيتها وتُعارض بها بعض ظواهر الوحي، ليست هي الأساس الذي انبنت عليه صحة الوحي وعصمته؛ فأحكام العقل متعددة، لا يلزم من القدح في بعضها القدحُ في سائرها[٧٧].

والمثل الذي يقرب ذلـك: لـو أن مُـستفتيا سـأل عامّيـا عـن أعلـم أهـل بلـده ليستفتيه، فذهب العامّي به إليه، وقال له: هذا أعلم أهل بلدنا فاسأله، فلما سأل العالم وأجابه اعترض هذا العامّي على الفتيا، فأعرض عنه المـستفتي لكونـه عامّيـا جـاهلا، فقال له هذا العامّي: كيف تُعرض عن قولي وتُقدّم عليه كلام المفتي وأنا الذي دللتُـك عليه، ولولا أنا لم تعلم أنه مفتٍ؟!، فيقول له المستفتي حينئـذ: أخـذي بـدلالتك عليـه وتزكيتك إياه لا يلزم منه أن أقبل باقي أحكامك، كما أن تقديمي لكـلام المفـتي العـالم على قولك لا يلزم منه القدح في دلالتك عليه وتزكيتك إياه[٧٨].

فتبين أن الذي يعرفُ للوحي قدره يدرأ تعارضه مع صريح العقـل أصـلا، ولا يجوّز التعارض إلا بين وحي صريح وعقل غير صريح، أو بـين عقـل صـريح ووحـي مزعوم أو غير صريح، فيقدم حينها الصريح مطلقا لا لكونه مجـرد حكـم عقلـي، بـل لصراحته وقطعيته وعدم صراحة المعارض له[٧٩].

وهكذا فإن مقتضى الإيمان بالرسل عليهم السلام الاستيقان من أنهم لا يـأتون أبدا بما يمنعه صريح العقل ويحكم بانتفائه، وإن كانوا كثيرا ما يأتون بمـا يعجـز العقـل عن معرفته ويحتار له ويتعجب منه، من آيات الله التي لا تنقضي عجائبها[٨٠].

رابعا- القول بالمجاز:

المجاز مصطلح لغوي حادث أطلقه واضعوه علـى اسـتعمال اللفـظ في غـير مـا وضع له، بأن يريد المتكلم بألفاظه المعاني البعيدة، التي لا تتبادر إلى ذهـن الـسامع إلا بقرائن تنبهه إلى أن المعنى المتبادر من اللفظ غير مراد للمتكلم، وأطلقوا في مقابل ذلك مصطلح الحقيقة على ما وضع له اللفظ أصلا، وهو المعنـى المتبـادر مـن اللفـظ حـال انفراده، فمثلا إذا قلت: رأيت أسدا، تبادر إلى ذهنك الحيوان المفترس المعـروف بهـذا الاسم، فإذا قلت: رأيت أسدا يضرب بالسيف، دلت قرينة الـضرب بالـسيف أنـك لم ترد هذا المعنى الحقيقي للفظ أسد، وإنما أردت المعنى المجازي، وهو الرجل الشجاع.[٨١]

والحقيقة أن هذه المسألة اللغويةَ البلاغيةَ ما كان لها أن تُقحم في مسائل الاعتقاد لولا توظيفُ أصحاب منهج التأويل لها في نفـي حقـائق الـصفات الإلهيـة الـواردة في القرآن والسنة، وادعاؤهم أنها من المتشابه الذي لا يجوز اعتقاد ظاهره، علـى نحـو مـا سبقت الإشارة إليه[٨٢].

ومعلوم أن هذه المسألة لو جاز وقوعها في اللغة لم يلزم أن تقع في القرآن، ولـو جاز وقوعها في القرآن لم يلزم وقوعها في آيـات الـصفات الإلهيـة، فمـا كـل أسـلوب مستعمل في اللغة يجري استعماله في القرآن؛ وذلـك أن القـرآن كتـاب هدايـة وبيـان، ميسر للذكر، غير ذي عوج، فصل ليس بالهزل، ومن الأساليب اللغويـة المـستعملة في الشعر والنثر بحسب أغراض الكلام ما يتعارض مع هذه الخصائص القرآنية، كالإلغاز والتعمية وتجاهل العارف والغلو والإغراق ونحوها مـن الأسـاليب البلاغيـة المعروفـة التي يتنـزه عنها الخطاب القرآني[٨٣]، فادعاء دخول المجاز في أهم المعاني القرآنيـة وهـي الصفات الإلهية التي كثر ضلال بني آدم فيها يتنافى مع اضطلاع القرآن بوظيفة الهدايـة التامة والبيان الشافي، ويقلب الأمـر إلى ضـد ذلـك مـن الإضـلال والكتمـان وإيقـاع المستمعين في الحيرة والاختلاف.

ومن هنا أدرك علماء السنة خطورة ادعاء المجاز في نـصوص الـصفات الإلهيـة، وبالغوا في إنكار ذلك، والتحذير من تحايل أصحاب مـنهج التأويـل بالمجـاز للـتخلص من دلالات نصوص الكتاب والسنة على حقائق الاعتقاد.[٨٤]

خامسا- دعوى أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم:

أخبار الآحاد في مصطلح المحدثين هي كـل مـا لم يبلـغ درجـة التـواتر، والخـبر المتواتر هو ما يرويه جمع يمتنع بمقتضى العادة تواطؤهم على الكذب في جميـع طبقـات السند[٨٥].

ودعوى أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم حيلة أخرى ابتدعها أصحاب منهج التأويل للتخلص من دلالات الأحاديث النبوية؛ وذلك أنها تميزت عن الدلالات القرآنية بمزيد من التأكيد المفصل على المعنى المراد، بحيث فوّت على أصحاب منهج التأويل استعمال حيلة المجاز في التنصل من تلك الدلالات، إلا على وجهٍ من التأويل الباطنيِّ لا ينطلي على مسلم سليم العقل والفطرة واللسان.

وقد أشار إلى هذه المزية للدلالات الحديثية بعض كبار الصحابة، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله[٨٦].

ورُوي هذا أيضا عن علي رضي الله عنه.[٨٧]

وأخرج ابن سعد في الطبقات من طريق عكرمة عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: "اذهب إليهم فخاصمهم، ولا تحاجَّهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة." [٨٨]

وأخرج من وجه آخر أن ابن عباس قال: يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم بكتاب الله منهم؛ في بيوتنا نزل. قال: صدقت، ولكنّ القرآن حمّالٌ ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن حاجَّهم بالسنن؛ فإنهم لن يجدوا عنها محيصا. فخرج إليهم فحاجَّهم بالسنن، فلم يبق بأيديهم حجة.[٨٩]

ورُوي أن ابن عباس هو الذي نصح عليا بذلك، فعن الأوزاعي قال: خاصم نفر من أهل الأهواء علي بن أبي طالب فقال له ابن عباس: يا أبا الحسن، إن القرآن ذَلولٌ حَمولٌ ذو وجوه، تقول ويقولون، خاصمهم بالسنة؛ فإنهم لا يستطيعون أن يكذبوا على السنة.[٩٠]

ولنعرض مثالا تطبيقيا واحدا على ما ذكره الصحابة رضي الله عنهم، فالسلف رحمهم الله تعالى يثبتون بالإجماع رؤية المؤمنين ربَهم في الجنة[٩١]، وأنها أعظم نعيم يتلقونه، ويستدلون على هذه العقيدة بقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ القيامة: ٢٢ – ٢٣، وقوله عن الكفار: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ المطففين: ١٥، ويستدلون أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته)[٩٢]، وبتفسير النبي صلى الله عليه وسلم للزيادة في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ يونس: ٢٦، بأنها رؤية المؤمنين ربهم في الجنة.[٩٣]

والمعتزلة ومن وافقهم ينكرون رؤية المؤمنين العيانيةَ لربهم غاية الإنكار، ويجعلونها مقتضيةً التجسيمَ والتشبيهَ المنافيَ كمالَه وعظمته بزعمهم، ويؤولون النظر في قوله تعالى ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ بانتظار رحمة الله، ويؤولون حجْب الكفار عن ربهم بأنه حجبهم عن رحمته، أما الزيادة في الآية الأولى فيجعلونها زيادة في النعيم، ولا يأخذون بدلالة الحديث الذي يفسرها[٩٤].

ثم يؤيد نفاة الرؤية موقفهم هذا بإيراد قوله تعالى في بيان عظمته: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ الأنعام: ١٠٣، وقوله تعالى لموسى: ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ الأعراف: ١٤٣، وما ذكره تعالى عن قوم موسى أنهم قالوا: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ البقرة: ٥٥.[٩٥]

ومع أن دلالة الآيات على إثبات الرؤية شبه صريحة فأنت تلاحظ هنا أنها ليست في حسم المسألة كالحديثين الذين أشرنا إليهما، وإذا كان لنفاة الرؤية من شبهة في الآيات التي توهموا فيها ما يدل على أن الرؤية العيانية ممتنعة على الله تعالى، فإن الحيلة ستعييهم في الجواب على دلالة الحديثين، وخصوصا قوله صلى الله عليه

وسلم: (إنكم سترون ربكم)، وتأكيده أن الرؤية المقصودة هي الرؤية العيانية بقوله: (كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته)، فشبه الرؤية بالرؤية تأكيدا لذلك.

والمقصود أن أصحاب منهج التأويل فطنوا لهذه المزية في السنن، وضاقوا ذرعا بكثرة ما يورده منها من ينتصر لمنهج السلف في العقائد، ففزعوا لدعوى جديدة تخص الأحاديث النبوية هذه المرة، وهي زعمهم أنها أخبار آحاد لا يُستفاد منها اليقين، وإنما تفيد الظن، فلا يُعتمد عليها في تقرير العقائد اليقينية.

والعجيب أن كثيرا من هذه الأخبار التي ادعوا ظنّيتها لكونها آحادا هي في الواقع متواترة لفظا أو معنى، ومن ذلك أحاديث إثبات الرؤية؛ فقد رواها نحو ثلاثين صحابيا[٩٦]، وكذا حديث نزول الرب جل وعلا[٩٧]، وكذا أحاديث عذاب القبر والشفاعة والحوض وتكليم العباد يوم القيامة والعلو والعرش[٩٨]، وهذا وحده كفيل بتفويت مقصودهم من هذه الدعوى.

والحق أنه لا يجوز نبذ دلالة الأحاديث الصحيحة في مجال العقائد ولو كانت آحادا للأمور التالية[٩٩]:

١- أنها موافقة للقرآن مفسرة له، ومفصلة لمجمله، وموافقة كذلك للأحاديث المتواترة.

٢- أنها تفيد اليقين إذا احتفت بها القرائن.

٣- أن كون الشيء يقينيا أو ظنيا أمر نسبي إضافي لا يجب الاشتراك فيه، وهذه الأحاديث تفيد اليقين عند من له عناية بمعرفة السنة النبوية على التفصيل دون غيره.

٤- أن السلف رحمهم الله أجمعوا على قبولها وإثبات العقائد بها.

٥- أنها إن لم تفد اليقين فأقل درجاتها إفادة الظن الراجح، ولا يمتنع إثبات بعض الصفات والأفعال به.

كما دلت على إفادة خبر الآحاد العلمَ اليقينيَّ أدلةٌ كثيرة منها:

١- أمر تحويل القبلة؛ فإن أهل قباء استداروا إلى القبلة الجديدة أثناء صلاتهم، مع أن الذي أخبرهم واحد، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم[١٠٠].

٢- قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ الحجرات: ٦، فهذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد العدل غير الفاسق، وعدم الحاجة إلى التثبت فيه؛ إذ لو كان لا يفيد اليقين لمجرد كونه واحدا لأمر بالتثبت فيه، وعلى هذا جرى المسلمون منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فكانوا ينسبون الأقوال والأفعال للنبي صلى الله عليه وسلم جازمين بصدورها منه، مكتفين بعدالة النقلة وحفظهم، دون الالتفات إلى كونهم آحادا [١٠١].

٣- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ ﴾ الإسراء: ٣٦، فلو كانت أخبار الآحاد لا تفيد العلم اليقيني لكان المسلمون منذ عهد الصحابة باتباعهم أخبار الآحاد وأخذهم بها يقفون ما ليس لهم به علم، وبطلان هذا معلوم بالضرورة.[١٠٢]

٤- قوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ النحل: ٤٣، الأنبياء٧، فلولا أن أخبارهم تفيد العلم لم يأمر بسؤالهم، ومعلوم أن امتثال هذا الأمر الإلهي متحقق بسؤال واحد من أهل الذكر[١٠٣].

٥- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ ﴾ المائدة: ٦٧، وقوله: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ العنكبوت: ١٨، ومعلوم أن المقصود من هذا البلاغ إقامة الحجة على المبلَّغين، وقد كان النبي – صلى الله عليه وسلم- يأمر أصحابه بالتبليغ عنه، ويقول: (بلغوا عني ولو آية)[١٠٤]، ويرسل آحاد أصحابه يبلغون عنه فتقوم بهم الحجة، فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم لم تقم الحجة بهذا التبليغ القائم عليه.[١٠٥]

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر إتمام هذا البحث الذي أرجو أن أكون قد وُفقت فيه إلى رسم صورة واضحة لملامح الانحراف في منهج دراسة العقيدة، وأود في خاتمته أن أشير إلى أهم نتائجه في النقاط التالية:

- أن من أخطر أسباب تسرب الخلل العقدي بين بعض المسلمين عدم التزام منهج الاستدلال الصحيح على العقائد، متمثلا في التمسك بالوحي المبين كتابا وسنة، وفق طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين في فهمه.
- أن تقديم العقل على الوحي في تقرير العقائد الغيبية في حقيقته مزاحمة لوظيفة الرسالة، وترتب عليه أخطر الخلافات العقدية بين طوائف الأمة الإسلامية.
- أن إهمال تمييز صحيح الأحاديث والآثار من سقيمها أدى إلى الكثير من البدع الاعتقادية.
- أن التقليد المجرد من الدليل الصحيح لا يسع إلا الجهال وضعاف العقول، والتعصب عليه منهج جاهلي ذمه القرآن، ويترتب عليه الإعراض عن ميراث النبوة، ومشاقة سبيل المؤمنين.
- أن الرؤى والمنامات لا تصلح مصدرا لتلقي العقائد الغيبية والأحكام الشرعية، وغايتها أن تكون مبشرات ومنذرات خاصة.
- أن صفاء النفس وطهارة الروح قد تُعين على فهم الحق إذا كانت على الهدي النبوي، لكنها لا تغني بحال مهما بلغت عن الكتاب والسنة.
- أن التأويل بمعنى صرف الألفاظ عن ظاهرها الذي يقتضيه السياق هو في الحقيقة تحريف للكلم عن مواضعه، ومنه دخلت أكثر وجوه الانحراف على عقائد الناس.

- أن نفي اليقين عن دلالات الألفاظ يفضي إلى العـزل التـام للكتـاب والـسنة عـن وظيفة بيان الدين.
- امتناع جواز المجاز في آيات الصفات الإلهية؛ لتضمنه ما يتنافى مع اتـصاف القـرآن الهداية والبيان التام.
- إفادة كثير من أخبار الآحاد اليقين أو الظن الراجح، ولزوم قبـول مـا دلـت عليـه من مسائل الاعتقاد.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الهوامش والتعليقـات:

١- عن مصطلح المنهج وأهميته في العلوم انظر "منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة" لعثمان علي حسن: ١/ ١٩-٢١.

٢- انظر أمثلة على ذلك في "مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة" للدكتور ناصر القفاري: ٢/ ١٤٨ وما بعدها، وعن دعوة التقريب بين الأديان وآثارها انظر "الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان" للدكتور بكر أبوزيد: ١٧-٣٤.

٣- انظر "الرد على المنطقيين" لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٧٣.

٤- أخرجه مسلم في صحيحه ٢/ ٥٩٢، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم ٨٦٧.

٥- رواه الترمذي في سننه ٥/ ٤٤، كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، برقم ٢٦٧٦، وقال: حديث حسن صحيح، وهو في صحيح الجامع للألباني ١/ ٤٩٩ برقم ٢٥٤٩.

٦- رواه أحمد في مسنده ٣/ ٣٣٨، وضعف محققوه إسناده، انظر المسند بتحقيق شعيب الأرناؤوط وفريقه: ٢٢/ ٤٦٨، ٤٦٩، برقم ١٤٦٣١، لكن معناه صحيح كما في الأثر التالي، ولذلك كثر استشهاد محققي العلماء به، انظر مثلا "كنز الوصول إلى معرفة الأصول" للبزدوي: ص ٢٣٤، "قواطع الأدلة" لأبي المظفر السمعاني [ت٤٨٩]: ١/ ٣١٨، مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/ ٤٦٣.

٧- رواه البخاري في صحيحه، برقم ٢٥٣٩.

٨- رواه أحمد في مسنده ٤/ ٢٦٥، وضعف محققوه إسناده، انظر المسند بتحقيق شعيب الأرناؤوط وفريقه: ٢٥/ ١٩٨، برقم ١٥٨٦٤، لكن يشهد لمعناه ما قبله.

٩- انظر "موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع" للدكتور إبراهيم الرحيلي ١/ ٨٠-٨٦.

١٠- لم ألتفت هنا إلى طائفة القرآنيين الذين ينبذون السنة النبوية؛ باعتبارها طائفة غالية خارجة عن دائرة الإسلام بإجماع العلماء. انظر عنهم "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" لخادم حسين إلهي بخش، مكتبة الصديق، الطائف.

١١- انظر عن هذه الإطلاقات "معيار العلم" لأبي حامد الغزالي ص ٢٠٧، ٢٠٨، و"المسودة في أصول الفقه" لآل تيمية ص ٤٩٩، و"منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد" لعثمان علي حسن: ١/ ١٥٨، ١٥٩.

١٢- انظر "معيار العلم" لأبي حامد الغزالي ص ١٣٨، ١٣٩.

١٣- انظر مثلا "معالم أصول الدين" للفخر الرازي ٤٢، ٤٣، وانظر نقد ذلك في "درء تعارض العقل والنقل" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١/ ١١٥-١٢٠.

١٤- انظر مثلا "قواعد العقائد" لأبي حامد الغزالي: ص ١٥٥، وانظر نقد ذلك في "شرح العقيدة الأصفهانية" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٩٩، ١٠٠.

١٥ هم حكماء اليونان المشتغلون بالعلوم العقلية، ومن أشهرهم سقراط وأفلاطون وأرسطو واضع المنطق، ويشمل هذا الإطلاق من تأثر بهم كالمتفلسفة المعرف بهم في الصفحة التالية.

١٦- انظر "تلبيس إبليس" لابن الجوزي ص ٦٢.

١٧- انظر "الصفدية" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١/ ٧.

١٨- انظر "الصواعق المرسلة" لابن القيم ٢/ ٧٨١-٧٩١.

١٩- قارن مثلا بين كتب المعتزلة كـ"المغني في أبواب العدل والتوحيد" و"شرح الأصول الخمسة" للقاضي عبدالجبار المعتزلي وبين كتب الماتريدية والأشعرية كـ"التوحيد" لأبي منصور الماتريدي و"الإرشاد" و"الشامل" للجويني و"نهاية العقول في دراية الأصول" للفخر الرازي، وانظر في ذلك مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٦/ ٥١-٥٦.

٢٠- طائفة من المنتسبين إلى الإسلام تبنت آراء فلاسفة اليونان وخصوصا أرسطوطاليس وأدخلتها على بعض المسلمين بثوب إسلامي، من أشهرهم الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد، انظر عنهم "الملل والنحل" للشهرستاني ٢/ ١٥٨ وما بعدها، "إغاثة اللهفان من مكائد الشيطان" لابن القيم ٢/ ٢٦٦-٢٦٨.

٢١- هم المشتغلون بعلم الكلام، وهو علم يطلب به إثبات العقائد الإسلامية بالطرق العقلية دون الالتزام بمنهج السلف، ومن أشهرهم المعتزلة والأشاعرة، انظر عنهم "أبجد العلوم" لصدّيق حسن خان ٢/ ١١٠-١١٢.

٢٢- من أشهر ما ألف في ذلك "تهافت الفلاسفة" لأبي حامد الغزالي، وقد رد عليه الفيلسوف ابن رشد بكتاب سماه "تهافت التهافت"، كما ألف الشهرستاني "مصارعة الفلاسفة" وأجابه الطوسي بكتاب سماه "مصارعة المصارع".

٢٣- مدرسة كلامية يجمعهم القول بالأصول الخمسة: التوحيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قرروا هذه الأصول على خلاف منهج السلف، انظر عن أصولهم "شرح الأصول الخمسة" للقاضي عبدالجبار.

٢٤- انظر عن آراء أئمتهم "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعري ١/ ١٥٥ وما بعدها.

٢٥- أتباع أبي الحسن الأشعري [ت٣٣٠]، وقد كان معتزليا ثم تحول إلى عقيدة ابن كلّاب ثم رجع إجمالا إلى طريقة الإمام أحمد ابن حنبل، ثم تطور المذهب من بعده على يد أبي المعالي الجويني [ت٤٥٠] والفخر الرازي [ت٦٠٦]، انظر "الفوائد المجتمعة في بيان الفرق الضالة والمبتدعة" لإسماعيل اليازجي ص ٣٣، ٣٤.

٢٦- انظر عن تطور المذهب الأشعري "موقف ابن تيمية من الأشاعرة" للدكتور عبدالرحمن المحمود ص ٥٠٩ وما بعدها.

٢٧- انظر ما يأتي عن تقديم العقل على النقل ص ٢٣.

٢٨- وتسمى علم رواية الحديث، انظر عنه "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" لأحمد بن مصطفى: ٢/ ٥٢، ٥٣.

٢٩- مثل كتاب "السنة" لعبدالله بن أحمد [ت٢٩٠]، و "الشريعة" للآجرّي [ت٣٦٠]، و "شعب الإيمان" للبيهقي[ت٤٥٨].

٣٠- مثل كتب الحكيم الترمذي وأبي القاسم القشيري وأبي حامد الغزالي وخصوصا كتابه "إحياء علوم الدين"؛ فهو على شهرته مشحون بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥): وكلامه – أي الغزالي – في الإحياء غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة.ا.هـ. وقد عبر أبوحامد عن قلة درايته بعلم الحديث بقوله عن نفسه في آخر رسالته "قانون التأويل":(وبضاعتي في الحديث مزجاة)، وقد سرد ابن السبكي

أحاديث الإحياء التي لم يجد لها إسنادا في ترجمة الغزالي من "طبقات الشافعية الكبرى": ٦/ ٢٨٧.

٣١- مثل كتاب الأصول من الكافي للكليني الذي يعده الشيعة أصح كتب الروايات، والعجيب أن معاصري الشيعة ينوهون بعدم وجود كتاب خاص بصحيح الأحاديث لديهم، وأن هذا من المرونة في مذهبهم والبعد عن الجمود؛ ليُترك المجال بزعمهم للمجتهدين في كل عصر ليحددوا المرويات الصالحة، فإذا طولبوا بتمييز ما يرونه ثابتا عن أئمتهم مما هو منحول عليهم نكلوا!، مع أن لهذه المرويات كما هو معلوم ومشاهد في الفضائيات ومواقع الإنترنت الشيعية أكبر الأثر في عقائد أتباعهم. انظر http://www.fnoor.com/fn

٣٢- من أمثلة كتب العقائد المسندة المشتملة على بعض الموضوعات كتاب "العظمة" لأبي الشيخ الأصبهاني.

٣٣- هم كل من عدا الزيدية من طوائف الشيعة، نُسبوا إلى الإمامة لاعتقادهم أنها منصب إلهي جاء النص عليه في حق عليّ وذريته. انظر عن فرقهم "الفرق بين الفرق" لعبدالقاهر البغدادي ص ١٧ وما بعدها.

٣٤- انظر مثلا "الأصول من الكافي" للكليني ١/ ١٧٧ وما بعدها.

٣٥- انظر مثلا ما أورده ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ٣/ ١٤٨-١٥٢ من أحاديث موضوعة عن صفة الأولياء وعددهم.

٣٦- انظر "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير" للدكتور محمد أبوشهبة ص ٢٥٦-٣٠٥.

٣٧- رواه البخاري ١/ ٤٥٦، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي..، حديث رقم ١٢٩٢، ومسلم ٤/ ٢٠٤٧، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، حديث رقم ٢٦٥٨.

٣٨- انظر "درء تعارض العقل والنقل" لشيخ الإسلام ابن تيمية ٨/ ٤٤٤.

٣٩- الليبرالية نهج غربي قِوامه ضمان الحرية المطلقة للإنسان ما لم تصطدم بحرية الآخرين أو القانون الوضعي، انظر عنه "الموسوعة الفلسفية العربية" ٢/ ٢/ ١١٥٥-١١٦٢.

٤٠- العلمانية فلسفة غربية تقوم على الفصل التام بين الدين والحياة بمجالاتها المختلفة، انظر عنها "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة": ٢/ ٦٧٩-٦٨٦.

٤١- انظر "الملل والنحل" للشهرستاني: ١/ ١٤٦، و "منهاج الكرامة في إثبات الإمامة" لابن المطهر الحلي ص ٩٣.

٤٢- انظر الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٢/ ٣٣٥.

٤٣- "منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٣/ ٣٨١.

٤٤- انظر إجماع مراجع الإمامية على تكفير من لم يؤمن بالأئمة وعصمتهم، وتنزيله منزلةَ من جحد النبوة في كتاب "الاعتقادات" لابن بابويه القمي ص ١١١، و "تلخيص الشافي" للطوسي: ٤/ ١٣١، و "بحار الأنوار" للمجلسي: ٨/ ٣٦٦، نقلا عن "أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، عرض ونقد" للدكتور ناصر القفاري.

٤٥- انظر "منهاج السنة": ٢/ ٤٧٧، ومجموع الفتاوى: ١٩/ ٧٠.

٤٦- انظر في هذا ما نقله المناوي عن ابن عربي في "فيض القدير" ٥/ ٤٠١، وكذا ما قرره أبو الثناء الآلوسي في تفسيره "روح المعاني" ٢٣/ ٦٥، وانظر نقده في "تلبيس إبليس" لابن الجوزي ص ٤٥٠، و"إغاثة اللهفان" لابن القيم ١/ ١٢٣.

٤٧- انظر "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني ١/ ٢٢٢،٢٢١.

٤٨- انظر "الطبقات الكبرى" للشعراني ١/ ٢٨٨، حيث ذكر توجيه بعض الصوفية ذلك بأنه لأجل أخذ الولي عن الله بوجه خاص دون واسطة الوحي، وأن ذلك لا يلزم منه تفضيل الولاية على النبوة والرسالة لأن المراتب الثلاث ثابتة لمن كان رسولا، فلا يلزم تفضيل الولاية!، وانظر أيضا "روح المعاني" للآلوسي ١١/ ١٧٨.

٤٩- (٤/ ١٧٥٧)، كتاب التفسير، باب{فلما جاوزا قال لفتاه..}، حديث رقم ٤٤٥٠.

٥٠- الزنادقة هم الطاعنون في الإسلام من المنتسبين إليه، ولهم جذور قديمة، انظر عن فرقهم "التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع" للملَطي ص ٩١.

٥١- "الزهر النضر في أخبار الخضر" للحافظ ابن حجر ص٦٧.

٥٢- انظر صحيح البخاري ٦/ ٢٥٧٤، كتاب التعبير، باب القيد في المنام، حديث رقم ٦٦١٤، وصحيح مسلم ٤/ ١٧٧٣، كتاب الرؤيا، حديث رقم ٢٢٦٣ وهذا لفظه.

٥٣- انظر "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني: ١٢/ ٤٠٧، ٤٠٨.

٥٤- انظر "الاعتصام من البدع" للشاطبي: ١/ ٢٦٠.

٥٥- انظر "الاعتصام": ١/ ٢٦١، ٢٦٢.

٥٦- جزء من حديث رواه مسلم ٢/ ٥٩٢، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم ٨٦٧.

٥٧- انظر الفصوص مع شرح القاشاني ص٩، ط٣، ١٤٠٧، مكتبة البابي بمصر، وانظر مثالا آخر في "طبقات الشافعية الكبرى" لابن السبكي: ٦/ ٢٢٨-٢٣٧، فيه أن الرائي قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم كتاب "قواعد العقائد" لأبي حامد الغزالي كاملا!، معه أنه على منهج المتكلمين المخالف لمنهج السلف، وفي ٦/ ٢٥٩ من الطبقات رؤيا أخرى تزكي كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي، مع ما فيه من المآخذ التي سبقت الإشارة إليها ص ١٢ حاشية ٣.

٥٨- رواه البخاري ٦/ ٢٥٦٧، كتاب التعبير، باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، رقم ٦٥٩٢، ومسلم ٤/ ١٧٧٥، كتاب الرؤيا، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من رآني..، برقم ٢٢٦٦.

٥٩- انظر "الاعتصام": ١/ ٢٦٢، ٢٦٤، وللعلماء أقوال كثيرة في معنى الحديث راجعها في فتح الباري ١٢/ ٣٨٤، ٣٨٥.

٦٠- انظر "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" لابن القيم ١/ ١٧٥-١٧٨.

٦١- انظر "البحر المحيط في أصول الفقه" للزركشي ٣/ ٢٧.

٦٢- يقول أحمد الرفاعي [ت٥٧٨] كما في كتابه "البرهان المؤيد" ١/ ١٤: وصونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة لأن ذلك من أصول الكفر. ا. هـ، وقد كرر هذه الكلمة الشنيعة الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين (٣/ ١٠) عند تفسير قوله تعالى: {ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا}[الكهف٢٣]، وانظر نقد ذلك في "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" للعلّامة الشنقيطي ١/ ٢٦٥-٢٧٣.

٦٣- انظر "مختصر الصواعق المرسلة" لابن الموصلي ص ٣٢٢.

٦٤- انظر "الصواعق المرسلة" لابن القيم: ١/ ٢٥٤-٢٦٠.

٦٥- انظر "الصواعق المرسلة" لابن القيم ١/ ٢٦٩.

٦٦- انظر "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي ٥/ ٢٨٢، ٢٨٣.

٦٧- انظر "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٢/ ٥٣٣.

٦٨- انظر التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٣-٤٠.

٦٩- انظر هذه اللوازم مفصلة في نص مهم لشيخ الإسلام ابن تيمية نقله عنه تلميذه ابن القيم في الصواعق المرسلة ١/ ٣١٤-٣١٦.

٧٠- انظر "المحصول في علم الأصول" للفخر الرازي: ١/ ٢٤٦.

٧١- هو محمد بن عمر بن الحسين البكري، فخر الدين، إمام الأشاعرة في وقته، متبحر في العلوم العقلية، توفي سنة ٦٠٦، انظر "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة: ٢/ ٦٥.

٧٢- "التفسير الكبير" للفخر الرازي ٧/ ١٤٧، وانظر "أساس التقديس" له ص ١٣٧، و "معالم أصول الدين" له أيضا ص ٢٥، و"المواقف" للإيجي ص ٢٠٨، ٢٠٩، و"شرح المقاصد" للتفتازاني: ١/ ٥٣، ٥٤.

٧٣- انظر "الصواعق المرسلة" لابن القيم: ٢/ ٦٣٥، وقد أسهب رحمه الله في هذا الكتاب النفيس في مناقشة قانون الرازي هذا ونقضه، ملخصا ردود شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" على هذا القانون ونحوه من أصول الجهمية.

٧٤- انظر "الانتصار لأصحاب الحديث" لأبي المظفر السمعاني ص ٧٨، وأبو المظفر اسمه منصور بن محمد بن عبدالجبار، من أئمة الشافعية، توفي سنة ٤٨٩، انظر "طبقات الشافعية الكبرى" لابن السبكي: ٥/ ٣٣٥.

٧٥- انظر "التفسير الكبير" للفخر الرازي: ٢/ ٥٢.

٧٦- انظر "درء تعارض العقل والنقل" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١/ ١٧٠، ١٧١.

٧٧- انظر المرجع نفسه: ١/ ٨٩، ٩٠. وقد أطال النفَس شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تتبع تلك الأحكام العقلية المتوهمة، التي يُزعم أنها قطعيات تعارض ظواهر نصوص الوحي،

وتوجب اتباع منهج التأويل، في كتابه العظيم "درء تعارض العقل والنقل"، وبين أنها في أحسن أحوالها ظنيات لم يتفق عليها العقلاء، فضلا عن أن تنهض لمناقضة علوم الأنبياء.

٧٨- انظر المرجع نفسه: ١/ ١٣٨، ١٣٩.

٧٩- انظر المرجع نفسه: ١/ ٧٩.

٨٠- انظر المرجع نفسه: ١/ ١٤٨.

٨١- انظر "الخصائص" لابن جني: ٢/ ٤٤٢.

٨٢- ص ٢٠، وانظر "أساس التقديس" للرازي ص ١٤٣.

٨٣- انظر تفصيل هذه الأساليب في "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز" للعلامة محمد الأمين الشنقيطي ص ١٠-٣٢.

٨٤- ومن أبلغ ما كتب في ذلك ما خصصه العلامة ابن القيم لمناقشة قضية المجاز في الصفات الإلهية من كتابه العظيم "الصواعق المرسلة"، انظر "مختصر الصواعق المرسلة" لابن الموصلي ص ٢٣١ وما بعدها.

٨٥- انظر "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي ص ١٦، ١٧.

٨٦- رواه الدارمي في سننه: ١/ ٦٢، رقم ١١٩.

٨٧- رواه اللالكائي في "اعتقاد أهل السنة والجماعة": ١/ ١٢٣، رقم ٢٠٣.

٨٨- انظر "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة" للسيوطي ص ٥٩.

٨٩- انظر الموضع نفسه.

٩٠- رواه الخطيب في "الفقيه والمتفقه": ١/ ٥٦٠.

٩١- انظر "الإبانة عن أصول الديانة" لأبي الحسن الأشعري ص ٣٥ وما بعدها، و "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي ص ٢٠٤-٢٠٦.

٩٢- رواه البخاري في صحيحه: ٦/ ٢٧٠٣، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة}، حديث رقم ٦٩٩٧، ومسلم: ١/ ٤٣٩، كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، حديث رقم ٦٣٣.

٩٣- انظر صحيح مسلم: ١/ ١٦٣، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، حديث ١٨١.

٩٤- انظر "شرح الأصول الخمسة" لعبدالجبار بن أحمد ص ٢٣٢ وما بعدها.

٩٥- انظر "الكشاف" للزمخشري [ت٥٣٨]: ٢/ ١٤٤-١٤٦.

٩٦- انظر "درء تعارض العقل والنقل" لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٧/ ٣٠، و"شرح العقيدة الطحاوية" ص ٢١٠.

٩٧- انظر "مختصر الصواعق المرسلة" ص ٣٧١.

٩٨- انظر المرجع نفسه ص ٤٥٣.

٩٩- انظر المرجع نفسه ص ٤٣٨، وقد أسهب العلامة ابن القيم رحمه الله في تفصيل هذه الأمور في آخِر كتابه العظيم "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"، الذي لم يصلنا منه سوى نصفه الأول، وقد طُبع في أربعة مجلدات بتحقيق د/ علي الدخيل الله، لكن وصلنا والحمد لله مختصر الكتاب كاملا للموصلي، والتفصيل المذكور مثبت فيه في ص ٤٣٩ وما بعدها.

١٠٠- انظر صحيح البخاري: ١/ ١٥٧، أبواب القبلة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، حديث رقم ٣٩٠، وصحيح مسلم: ١/ ٣٧٤، ٣٧٥، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، أحاديث رقم ٥٢٥-٥٢٧.

١٠١- انظر "مختصر الصواعق المرسلة" ص ٤٧٨.

١٠٢- انظر المرجع نفسه ص ٤٧٨، ٤٧٩.

١٠٣- انظر المرجع نفسه ص ٤٧٩.

١٠٤- رواه البخاري ٣/ ١٢٧٥ برقم ٣٢٧٤.

١٠٥- انظر الموضع نفسه.

المراجع

- أبجد العلوم، لصديق حسن خان، تحقيق عبدالجبار زكار، ١٩٧٨، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أساس التقديس، للفخر الرازي، ط١، ١٤١٥، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور محمد أبوشهبة، ط٤، ١٤٠٨، مكتبة السنة، القاهرة.
- الاعتصام من البدع، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، عرض ونقد، للدكتور ناصر القفاري، ط٣، ١٤١٨، دار الرضا، الجيزة.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، ١٤١٥، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد الفقي، ط٢، ١٣٩٥، دار المعرفة، بيروت.
- الانتصار لأصحاب الحديث، لأبي المظفر السمعاني، تحقيق محمد الجيزاني، ط١، ١٤١٧، مكتبة أضواء المنار، السعودية.
- البرهان المؤيد، لأحمد الرفاعي الحسيني، تحقيق عبدالغني نكه مي، ط١، ١٤٠٨، دار الكتاب النفيس، لبنان.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم، ط١، ١٣٩٢، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد السعوي، ط١، ١٤٠٥.
- التفسير الكبير، للفخر الرازي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تلبيس إبليس، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق د/السيد الجميلـــي، ط١، ١٤٠٥، دار الكتـــاب العربي، بيروت.

- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسن الملطي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ١٤١٨، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، تصحيح علي الصباغ، دار الجيل، بيروت.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبداللطيف عبدالرحمن، ١٤١٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الرد على المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العبـــاس، دار النـــشر: دار المعرفة — بيروت.

- روح المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني، للشهاب الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الزهر النضر في أحوال الخضر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق صلاح مقبول أحمد، ط١، ١٤٠٨، مجمع البحوث الإسلامية، جوغابائي.

- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- سنن الدارمي، تحقيق فؤاد زمرلي وخالد السبع، ط١، ١٤٠٧، دار الكتاب العربي، بيروت.

- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، حققه د/ عبدالكريم عثمان، ط٢، ١٤٠٨، مكتبة وهبة، مصر.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لهبة الله اللالكائي، تحقيق د/أحمـــد ســـعد حمـــدان، ١٤٠٢، دار طيبة، الرياض.

- شرح عبدالرزاق القاشاني على فصوص الحكم لمحيي الدين ابن عـــربي، ط٣، ١٤٠٧، مكتبـــة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين التفتازاني، ط١، ١٤٠١، دار المعارف النعمانية، باكستان.

- صحيح البخاري، تحقيق د/مصطفى البغا، ط٣، ١٤٠٧، دار ابن كثير، دار اليمامة، بيروت.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٦، المكتب الإسلامي، بيروت.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، ١٤٢١، دار الفضيلة، الرياض.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، تحقيق د/علي الدخيل الله، ط٣، ١٤١٨، دار العاصمة، الرياض.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق د/ الحافظ عبد العليم خان، ط١، ١٤٠٧، عالم الكتب، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، ط٢، ١٤١٣، دار هجر.
- الطبقات الكبرى، للشعراني، موقع الوراق: http://www.alwarraq.com
- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقديم حسنين مخلوف، دار المعرفة، بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تحقيق عادل الغرازي، ط٢، ١٤٢١، دار ابن الجوزي، السعودية.
- الفوائد المجتمعة في بيان الفرق الضالة والمبتدعة، لإسماعيل اليازجي، تحقيق د/يوسف السعيد، ط١، ١٤٢٤، دار أطلس الخضراء، الرياض.
- فيض القدير بشرح أحاديث الجامع الصغير، لعبدالرؤوف المناوي، ط١، ١٣٥٦، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- قانون التأويل، لأبي حامد الغزالي، ضمن مجموعة رسائله، تعليق أحمد شمس الدين، ط١، ١٤٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت.

– قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، ١٤١٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

– قواعد العقائد، لأبي حامد الغزالي، تحقيق موسى محمد علي، ط٢، ١٤٠٥، عالم الكتب، بيروت.

– الكافي، لأبي جعفر الكليني، (الأصول)، ط٤، ١٤٠١، دار صعب، دار التعارف، بيروت.

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التفسير، لمحمود الزمخشري، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

– كنز الوصول الى معرفة الأصول، لعلي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.

– مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع عبدالرحمن ابن قاسم، الرياض.

– المحصول في علم الأصول، للفخر الرازي، تحقيق طه العلواني، ط١، ١٤٠٠، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

– مختصر الصواعق المرسلة، لابن الموصلي، ط١، ١٤٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

– مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، للدكتور ناصر القفاري، ط٢، ١٤١٣، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

– مسند أحمد ابن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

– مسند أحمد، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وفريقه، ط٢، ١٤٢٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار المدني، القاهرة.

– معالم أصول الدين، للفخر الرازي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ١٤٠٤، دار الكتاب العربي، بيروت.

– معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي، دار الأندلس، بيروت.

– مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، لجلال الدين السيوطي، ط٣، ١٣٩٩، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، ١٤٠٤، دار المعرفة، بيروت.
- منع جواز المجاز في المنـــزل للتعبد والإعجاز، لمحمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق د/رشاد سالم، جامعة الإمام، ١٤٠٦، الرياض.
- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان علـــي حـــسن، ط٢، ١٤١٣، مكتبة الرشد، الرياض.
- المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي، تحقيق د/ عبدالرحمن عمـــيرة، ط١، ١٤١٧، دار الجيل، بيروت.
- الموسوعة الفلسفية العربية، رئيس التحرير د/معن زيادة، ط١، ١٩٨٨، معهد الإنماء العربي.
- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط٢، ١٤٠٣، دار الفكر، بيروت.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبدالرحمن المحمود، ط١، ١٤١٥، مكتبـــة الرشـــد، الرياض.
- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، للدكتور إبراهيم الرحيلي، ط١، ١٤١٥، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
- نوادر الأصول في أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي، تحقيق د/عبدالرحمن عميرة، ١٩٩٢، دار الجيل، بيروت.